مرجع تشريعات سوق المال المصرية

مرجع تشريعات سوق المال المصرية الجدول مرتب وفقاً للتاريخ الأقدم				
مسلسل	**رقم التشريع وسنة إصداره**	**موضوعه**	**التشريعات المرتبطة به**	**حالة سريانه**
.1	1لسنة 1883 (الصورة)	قانون التجارة الأهلي - أنظر الفصل الثاني من الباب الثاني الخاص بالسمسرة والبورصات التجارية	– الفصل المذكور معدل بالقانون رقم 23 لسنة 1909. (الصورة) – ملغي بالقانون رقم 17 لسنة 1999. (الصورة) والمعدل بالقانون رقم 168 لسنة 2008 (الصورة) و القانون رقم 150 لسنة 2001 (الصورة) والقانون رقم 158 لسنة 2003 (الصورة) والقانون رقم 156 لسنة 2004(الصورة).	غير ساري
.2	26 مارس 1884 (غير مرفق)	أمر خديوي مصر بإنشاء شركة مساهمة لبورصة أسكندرية الخديوية	– نظام تأسيس الشركة المذكورة. (غير مرفق) – أمر عالي رقم 25 لسنة 1886 بشأن التصديق علي قرار الجمعية العمومية لمساهمي شركة بورصة الإسكندرية الخديوية المتعلق	غير ساري

			بإصدار خمسمائة سهم جديد.(مرفق رقم 1)	
.3	125 لسنة 1909 (الصورة)	أمر عالي بشأن لائحة البورصة	– معدل بالأمر العالي رقم 1 لسنة 1910. (الصورة) – معدل بالأمر العالي رقم 2 لسنة 1912. (الصورة) – مرسوم رقم 10 لسنة 1916 بالموافقة بصفة مؤقتة علي اللائحة العمومية لبورصات البضائع ذات الأجل. (الصورة رقم 11) – ملغي بالمرسوم رقم 3 لسنة 1933 بالموافقة علي اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية. (الصورة) – بشأن تشكيل اللجنة المنصوص عليها بالمادة 44 منه (الصورة)	غير ساري
.4	12سنة 1910 (الصورة)	أمر عالي بالترخيص بافتتاح بورصة تجارية للأوراق المالية في القاهرة	–	-
.5	13 لسنة 1910 (الصورة)	أمر عالي بالترخيص بافتتاح بورصة للأوراق المالية وبورصة تجارية للبضائع في الإسكندرية	– قرار وزير المالية رقم 1 لسنة 1927 بإصدار اللائحة الداخلية لبورصة البضائع بالإسكندرية (الصورة) والمعدل بقرار وزير المالية رقم 37 لسنة 1972 (الصورة) وبقرار وزير	-

			المالية رقم 58 لسنة 1930(الصورة) وبقرار وزير المالية رقم 7 لسنة 1931 (الصورة) وبقرار وزير المالية رقم 64 لسنة 1931 (الصورة) وبقرار وزير المالية رقم 84 لسنة 1932 (الصورة) وبقرار وزير المالية رقم 74 لسنة 1936 (الصورة) وبقرار وزير المالية رقم 5 لسنة 1939 (الصورة) وبقرار وزير المالية رقم 12 لسنة 1939 (الصورة) وبقرار وزير المالية رقم 13 لسنة 1939 (الصورة) وبقرار وزير المالية رقم 33 لسنة 1939 (الصورة). – القانون رقم 9 لسنة 1966 بتصفية بورصة عقود القطن. (الصورة) – القانون رقم 39 لسنة 1967 بتصفية بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن "بورصة مينا البصل". (الصورة)	
.6	3 لسنة 1933	مرسوم بإصدار اللائحة العامة لبورصات	– معدل بالمرسوم رقم 48 لسنة	غير ساري

	(الصورة)	الأوراق المالية	1938. (الصورة) – ملغي بالقانون رقم 161 لسنة 1957 بإصدار اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية. (الصورة)	
.7	205 لسنة 1951 (الصورة)	في شأن السمسرة في بورصة العقود	– معدل بالقانون رقم 249 لسنة 1952. (الصورة) – معدل بالقانون رقم 21 لسنة 1961. (الصورة)	-
.8	161 لسنة 1957 (الصورة)	قانون بإصدار اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية	– معدل بالقانون رقم 113 لسنة 1959 (الصورة). – معدل بالقانون رقم 279 لسنة 1960 (الصورة). – قرار وزير الاقتصاد بإصدار اللائحة الداخلية لبورصات الأوراق المالية. (الصورة) والمعدل بقرار وزير الاقتصاد رقم 106 لسنة 1959 (الصورة) والمعدل بقرار وزير الاقتصاد رقم 992 لسنة 1959 (الصورة) والمعدل بقرار وزير الاقتصاد رقم 325 لسنة 1961 (الصورة) والمعدل بقرار وزير الاقتصاد رقم 798 لسنة 1965 (الصورة) والمعدل بقرار وزير الاقتصاد رقم 205 لسنة	غير ساري

			1967 (الصورة) والمعدل بقرار وزير الاقتصاد رقم 197 لسنة 1985 (الصورة) والمعدل بقرار وزير الاقتصاد رقم 82 لسنة 1987 (الصورة) والمعدل بقرار وزير الاقتصاد رقم 627 لسنة 1990 (الصورة). – قرار وزير الاقتصاد رقم 232 لسنة 1977 بشأن تنظيم القيد والتعامل في الأوراق المالية المقومة بالنقد الأجنبي ببورصات الأوراق المالية المصرية (الصورة) والمعدل بقرار وزير الاقتصاد 106 لسنة 1980 (الصورة). – ملغي بالقانون رقم 95 لسنة 1992 بإصدار قانون سوق المال. (الصورة)	
.9	146 لسنة 1988 (الصورة)	قانون في شان الشركات العاملة في تلقي الأموال لاستثمارها	– قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 344 لسنة 1988 بإصدار لائحته التنفيذية (الصورة).	ساري
.10	520 لسنة 1979 (الصورة)	قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة العامة لسوق المال	– قرار وزير العدل رقم 2851 لسنة 1994 بشأن تخويل بعض العاملين بالهيئة العامة	ساري

			لسوق المال صفة مأموري الضبط القضائي.(الصورة)	
.11	95 لسنة 1992 (الصورة)	قانون سوق رأس المال	– معدل بالقانون رقم 10 لسنة 1995 (الصورة) والقانون رقم 89 لسنة 1996 (الصورة) والقانون رقم 158 لسنة 1998 (الصورة) والقانون رقم 13 لسنة 2004 (الصورة) والقانون رقم 143 لسنة 2004 (الصورة) والقانون رقم 123 لسنة 2008. (الصورة) – قرار وزير الاقتصاد رقم 135 لسنة 1993 بإصدار لائحته التنفيذية (الصورة) والمعدل بقرار وزير الاقتصاد رقم 360 لسنة 1996(الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد رقم 930 لسنة 1996 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد رقم 435 لسنة 1997 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد رقم 39 لسنة 1998 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد رقم 295 لسنة 1998 (الصورة)وبقرار وزير الاقتصاد رقم 397 لسنة	ساري

	1998(الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد رقم 447 لسنة 1998 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد رقم 478 لسنة 1998 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد رقم 42 لسنة 1999 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد رقم 276 لسنة 1999 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 43 لسنة 2000 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 44 لسنة 2000 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 92 لسنة 2000 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 586 لسنة 2000 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 200 لسنة 2001 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 380 لسنة 2001 (الصورة) وبقرار			

				وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 355 لسنة 2001 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 561 لسنة 2001 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 620 لسنة 2001 (الصورة) وبقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 709 لسنة 2001 (الصورة) وبقرار وزير التجارة الخارجية رقم 441 لسنة 2002 (الصورة) وبقرار وزير التجارة الخارجية رقم 553 لسنة 2002 (الصورة) وبقرار وزير التجارة الخارجية رقم 321 لسنة 2003 (الصورة) وبقرار وزير التجارة الخارجية رقم 517 لسنة 2003 (الصورة) وبقرار وزير الاستثمار رقم 46 لسنة 2004 (الصورة) وبقرار وزير الاستثمار رقم 54 لسنة 2004 (الصورة) وبقرار وزير التجارة الخارجية رقم	

	146 لسنة 2004 (الصورة) وبقرار وزير التجارة الخارجية رقم 383 لسنة 2004 (الصورة) وبقرار وزير الاستثمار رقم 192 لسنة 2005 (الصورة) وبقرار وزير الاستثمار رقم 1لسنة 2006 (الصورة) وبقرار وزير الاستثمار رقم 14 لسنة 2006 (الصورة) وبقرار وزير الاستثمار رقم 139 لسنة 2006 (الصورة) وبقرار وزير الاستثمار رقم 140 لسنة 2006 (الصورة) وبقرار وزير الاستثمار رقم 141 لسنة 2006 (الصورة)وبقرار وزير الاستثمار رقم 301 لسنة 2006 (الصورة) وبقرار وزير الاستثمار رقم 314 لسنة 2006 (الصورة)وبقرار وزير الاستثمار رقم 12 لسنة 2007 (الصورة) وبقرار وزير الاستثمار رقم 84 لسنة 2007(الصورة) وبقرار وزير الاستثمار رقم 209 لسنة 2007(الصورة) وبقرار			

			وزير الاستثمار رقم 294 لسنة 2007 (الصورة) وبقرار وزير الاستثمار رقم 126 لسنة 2008(الصورة) – قرار رئيس الوزراء رقم 2602 لسنة 1994 بإضافة تنظيم محافظ الأوراق المالية و إصدارها و تسويقها و تكوينها و إدارتها لمجالات و أنشطة الاستثمار المنصوص عليها في قانون الاستثمار . (الصورة) – قرار وزير الاقتصاد رقم 184 لسنة 1995 بإضافة نشاط تقييم و تصنيف و ترتيب الأوراق المالية ضمن الأنشطة التي يمكن أن تباشرها الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية. (الصورة) – قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 697 لسنة 2001 بإضافة نشاط توريق الحقوق المالية إلي أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية. (الصورة) – قرار رئيس الوزراء رقم 1764 لسنة 2004 بإنشاء		

			صندوق لتأمين المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر المالية غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية . (الصورة) – قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم 42 لسنة 2006 بشأن قواعد العضوية ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية. (الصورة) – قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 49 لسنة 2006 بشأن متطلبات تأسيس شركات السمسرة في الأوراق المالية والترخيص لها بمباشرة النشاط. (الصورة) – قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 50 لسنة 2006 بشأن نظام تداول الأوراق المالية من خلال شبكة المعلومات الدولية "الانترنت". (الصورة) – قرار وزير الاستثمار رقم 213 لسنة 2006 بشأن ضوابط ممارسة نشاط التسويق والترويج لمجالات	

			الاستثمار. (الصورة) – قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 11 لسنة 2007 بشأن القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة. (الصورة) – قرار وزير الاستثمار رقم 101 لسنة 2007 بشأن إضافة نشاط الاستشارات المالية عن الأوراق المالية إلي أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية. (الصورة) – قرار وزير الاستثمار رقم 293لسنة 2007 بإضافة نشاط صانع السوق إلي أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية. (الصورة) – قرار وزير الاستثمار رقم 295 لسنة 2007 بإضافة نشاط شركة خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار إلى أنشطة الشركات العامة في مجال الأوراق المالية . (الصورة) – قرار وزير الاستثمار رقم	

			231 لسنة 2008 بشأن تحديد عمولات السمسرة ورسوم قيد الأوراق المالية ومقابل الخدمات عن عملات البورصة. (الصورة) – قرار رئيس الجمهورية رقم 51 لسنة 1997 بالأحكام المنظمة لإدارة بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية. (الصورة) – قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم 30 لسنة 2002. (الصورة) والمعدل بقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 17 لسنة 2004 (الصورة) وبقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 72 لسنة 2006 (الصورة) وبقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 75 لسنة 2006 (الصورة) وبقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 70 لسنة 2007 (الصورة) وبقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 74 لسنة 2007 (الصورة) وبقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 87	

			لسنة 2007 (الصورة) وبقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 127 لسنة 2007 (الصورة) وبقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 59 لسنة 2008 (الصورة) وبقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 94 لسنة 2008 (الصورة). – قرار وزير المالية رقم 480 لسنة 2002 بشأن نظام المتعاملون الرئيسيون (الصورة) وقرار وزير المالية رقم 723 لسنة 2002 بشأن الأحكام المنظمة لتطبيق قواعد تعامل شركات "المتعاملون الرئيسيون" (الصورة). –	

.12	93 لسنة 2000 (الصورة)	قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية	– معدل بالقانون رقم 143 لسنة 2004 (الصورة) – قرار وزير التجارة الخارجية رقم 906 لسنة 2001 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية (الصورة)والمعدل بقرار وزير التجارة الخارجية رقم 227 لسنة 2002 (الصورة) وقرار وزير التجارة الخارجية رقم 267 لسنة 2002 (الصورة) وقرار وزير التجارة الخارجية رقم 554 لسنة 2002 (الصورة) وقرار وزير الاستثمار رقم 193 لسنة 2005 (الصورة)	ساري
.13	147 لسنة 2001 (الصورة)	الأذن لوزير المالية بإصدار سندات دولاريه سيادية لمصر في أسواق المال المصرية والعالمية	–	ساري